كيف السبيل الاقامة

مشروع اقتصادي خاص بالنساء في كردستان؟!

نژاد شمقار★

بكل فخر واعتزاز اطرح فكرة هذا المشروع الاقتصادي الصغير والبسيط في الشكل والظاهر والكبير والمهم في الجوهر والمضمون، امام انظار اتحاد نساء كردستان (ژنان) طالبا نشرها في صحيفتهم الغراء (ژیانەوە) وذلك لدراستها من جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكونه يتعلق بالحياة اليومية والمعاشية للجماهير النسائية والاطفال في القرى والقصبات والمدن الكردستانية، وذلك بالتعاون مع وزارة الصناعة وتحت اشراف وزارتي الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية في الوقت الذي يعتبر اتحاد نساء كردستان رائد الحركة النسائية في كردستان والمسؤول الاول عن تطوير وتحسين الاوضاع المعاشية والاجتماعية والثقافية لنساء كردستان، لاسيما النساء والبنات والاطفال في العوائل الفقيرة، زوجات الشهداء وبناتهم واللواتي اصبحن ضحايا عمليات الانفال السيئة الصيت بعدما فقدن الاباء والامهات في تلك العمليات المشئومة.

مشروع انساني واجتماعي قبل ان يكون مشروع اقتصادي

مع كل التطورات الحاصلة في التكنولوجيا الحديثة التي غزت العالم بأسره، بحيث اصبحت الالة الحديثة تحل محل الايدى العاملة في كل المجالات، ومع ذلك فان الصناعة اليدوية التقليدية لاتزال مرغوبة ولها مكانتها في كل المجتمعات الشرقية منها والغربية.

ان الطلب على المنتجات الصناعية اليدوية مستمر وفي الازدياد في الدول الصناعية المتقدمة وفي المجتمعات المترفة وكذلك لدى الطبقات والفئات الفنية في الدول الفقيرة، سواء كان الطلب على شكل السلع والبضائع والمنتجات الفلكلورية، التي تقدم على شكل الهدايا او على شكل السلع الكمالية والتحفيات النادرة لتزيين جدران الصالونات وقصور الأغنياء والأمراء في دول الشرق، لذلك فقد تخصصت دول ومجتمعات عديدة في انتاج وتجارة تلك الصناعات او نالت منذ زمن بعيد شهرة عالمية وحصلت على مكانة مرموقة في الاسواق العالمية ولدى التجار، حيث يباع سجاد ايراني من نوع (كاشان او كرمان) في الاسواق وفي المزايدات العلنية بملايين من الدولارات ويتنافس على شرائها الاغنياء واصحاب المال من كل حدب وصوب.

ان هذا النوع من المنتجات الصناعية له مكانته الخاصة في (الاقتصاد الوطني) لتلك الدول ويلعب دورا كبيرا في التجارة الداخلية والخارجية، مثل صناعة وتجارة السجاد اليدوي باشكاله والوانه ومختلف أحجامه واغراضه المختلفة، ويعمل في صناعة هذه المنتجات يوميا عشرات الاف من العمال والاداريين وجلهم من النساء والاطفال، وذلك لان هذا النوع من المنتوج لا يحتاج الى جهد عضلي كبير وجهد فكري عميق، فكل من يرغب في العمل يستطيع ان ينتج، وذلك بواسطة الة يدوية بسيطة ومع الاستمرار والممارسة في هذا العمل يصبح عاملا ماهرا ومتخصصا. من هنا يمكن اعتبار صناعة السجاد اليدوي من الصناعات الاستهلاكية التي يتجدد الطلب عليها باستمرار، فأنشاء معمل او حتى معامل عديدة في كردستان لصناعة مختلف انواع السجاد اليدوي والمنسوجات اليدوية لايحتاج الى رؤوس اموال كبيرة نقدية او غير نقدية والتي تسمى في الاقتصاد برأس المال المنتج او السلع الانتاجية من الالات والمكائن والاجهزة والمعدات والكهرباء و..الخ ولا الى الفنون والتكنولوجيا الحديثة والمتقدمة بحيث لانستطيع استيرادها من خارج كردستان، حيث ان كل مكائنها عبارة عن بعض الأدوات والمعدات البسيطة التي تصنع من الخشب والاعمدة الخشبية بحيث يمكن توفيرها في الداخل وباسعار زهيدة وامكانيات متواضعة كما ان موادها الاولية عبارة عن الصوف والخيوط وشيء من الحرير والابر والمسامير والالوان والاصباغ وبعض المواد الاخرى البسيطة التي يمكن تحضيرها في الاسواق المحلية.

اما الايدي العاملة والتي تعتبر الهدف الاساسي للمشروع وذلك لتوفير الاعمال المناسبة للمجاميع الكبيرة لذوى الشهداء الحركة التحررية الكردستانية من زوجات وبنات الشهداء الابطال او اللواتي فقدن ابائهن او امهاتهن او ازواجهن في عمليات الانفال السيئة الصيت فاصبحن بلا معيل وبلا اهل، او اللواتي يعيش في ظروف معاشية قاسية جدا وهن بحاجة ماسة الى عمل مناسب ومحترم من خلال الممارسة والتدريب وبالاعتماد على بعض الفنيين من معمل السجاد اليدوي في اربيل، او بالتعاون مع الفنيين والمختصين في هذا المجال من الجارة ايران، التي لها تاريخ وباع طويل وممارسة جيدة في هذا المجال وذلك عن طريق فتح دورات تدريبية لمجموعة من العمال لكي يصبحوا ماهرين ومتخصصين لينهضوا بدورهم لتدريب النساء العاملات، لذا فاننا نضرب هدفين بسهم واحد:-

اولا:- يتخلص هؤلاء القادمات من البطالة ومن شظف العيش بعدما يحصلن على لقمة العيش بعرق الجبين وذلك عندما يعملون في احد المعامل لصناعة السجاد اليدوي في كلار او في مجمع شورش او في داخل مدينة السليمانية او في أي مكان اخر في كردستان، فالاجور التي يحصلوا عليها ينفقونها على متطلباتهم واحتياجات عوائلهم ويمكن القول بان ذلك يؤثر على حركة السوق ونشاطه التجاري.

اما فيما يتعلق بالاقتصاد الوطني فاننا تمكنا من انشاء مصنع او مصانع عديدة في القرى والقصبات والمدن الكردستانية يعمل فيها الاف من الايدي العاملة العاطلة من النساء والاطفال وتنتج سنويا الاف القطع المختلفة من السجاد من حيث الحجم واللون والغرض.. الخ، تدخل الاسواق المحلية وتحل محل المستورد منها ويمكن تصديرها الى الاسواق الخارجية.

ثانيا:- يتخلص هؤلاء النساء من المشاكل النفسية ومن الامراض الاجتماعية التي يصاب بها الانسان نتيجة للوحدة وعدم الاختلاط بالناس والمجتمع، فعندما تتوجه واحدة منهن الى المعمل تشعر بشخصيتها المادية والمعنوية، واثناء العمل تجتمع مع زميلاتها فتكون العلاقات الاجتماعية والتعاون والصداقة والزمالة، بذلك تحل التجمع والعمل في المصنع محل الوحدة والانعزال والكأبة والفقر في البيت، هكذا يزداد أفق نظرتها الى الناس والى المجتمع وتزداد ثقتها بنفسها.

ان تطبيق هذا النوع من النشاط الاقتصادي يمكن ممارسته في أي مكان في المعامل الصغيرة والكبيرة ويمارس على شكل وحدات انتاجية صغيرة وفي البيوت والدكاكين وتستفاد عشرات الاف من العاملات كما هي عليه الان في ايران والهند وباكستان وافغانستان ودول اخرى عديدة في العالم.

*عضو مجلس الخدمة العامة

المرأة الكردية ليست نصف المجتمع

غفور صالح عبدالله

كانت هناك للمرأة في المجتمعات البدائية سلطة نادرة في قيادة العائلة والاشراف على امورها واجندة القبيلة، وكانت تسمى بالمجتمع الامومي (المتريأركية)، لم يبق أي اثر لهذا النظام الاجتماعي في اية مجتمعات وتجمعات بشرية في العصر الراهن، اما في المجتمع الكردي كانت للمرأة الكردية حتى قبل الانتفاضة، او بالاحرى قبل عمليات الانفال ومسح البنى التحتية والفوقية للمجتمع الكردي في كردستان العراق، شبه هذه السطوة والقدسية والاحترام لادارة شؤون الاسرة وتدبير شؤون القبيلة ومعضلاتها، علما ان المرأة الكردية اكتسبت بعض العادات من المجتمعات غير الكردية التي تجاور كردستان، اكتسبتها بسبب التوجه الجديد والالتزام الديني القادم من المجتمعات البعيدة عنها حتى جغرافيا وثقافيا وفكريا، والا انها لم تعرف العباءة السوداء والبرقع والحجاب، والإكسسوارات التي تحجب مفاتنها وتخفي قيمها القومية والأصيلة، التي استمدتها من أسلافها ومعتقداتها القومية العريقة، فقبل ظهور العقائد السماوية ودخول الكرد في محافلها او اعتناقها راضيا ام مرضيا، لم يعرف المجتمع الكردي التصنيف الشرائحي او تقسيم الاسرة والمجتمع على اساس التباين الجنسي او ماشابه ذلك، ان للمرأة الكردية ولحد ألان اعتبار خاص ومكانة تليق بها ومحفوظة بحيث تفرض ذاتها على البنية التحتية والفوقية للعائلة والمجتمع وركائزهما.

على سبيل المثال، المرأة في المجتمع القبلي والقروي الكردي كانت لها خطابها الخاص في ادارة شؤون الحياة للهيكلة التنظيمية التي كانت تعيش داخلها، وحتى في احلك المصائب والظروف، هناك مثل كردي يقول (ربما الخادمة أذكى من سيد الدار) وهذا دليل على عدم الاستهانة بدور المرأة في المجتمع الكردي ودورها الفعال، وهناك عشرات الأقوال المأثورة والحكم الكردية تدل على ريادة المرأة الكردية ودورها في حياة المجتمع والاسرة.

عديد من النساء الكرديات تولين شؤون إدارة البلاد الكردية بعد غياب الرجل او مقتل أزواجهن او أشقاءهن، مثال على ذلك (قدم خير) اميرة لورستان و (خانزاد) اميرة سوران، والاميرة الشاعرة (ماه شرف)- مستورة كردستاني، عادلة خانم زوجة عثمان باشا الجاف وحفصةخان النقيب، كانت النسوة تصدرن مجالس الرجال دون استحياء او استئذان وبتن في شؤون الكرد والدنيا، وشاركن في خطط الدفاع ودرء الخطر، مثل نساء- خان لب زيرين- في قلعة دمدم، ولم ينظر الرجل الكردي الى امرأته او شقيقته كجارية او خادمة على اغلب الاحيان، بل كانت شريكة ان لم تكن اكثر، وان ظاهرة غسل العار والاعتداء بالضرب على المرأة هي من الظواهر المكتسبة جاءت اليها ارتجالا او فرضا من المجتمعات المحيطة بالامة الكردية، اذانها أي المرأة الكردية لم تشعر يوما ما في مجتمعها بانها تتباين مع الرجل من الناحية الفيسيولوجية بشيء، ولاسمح المجتمع الكردي بعادة (وأد البنات) كون الأنثى عارا!! بل رفضتها ونظر اليها من اسوء العادات البشرية، ان ظاهرة غسل العار متفشية بين الشعوب، لكن الشعب الكردي مارسها بشكل نادر، ولكن هذه الايام نسمع بمثل هذه الجرائم، ونقول بانها ظاهرة مستوردة، وجدت بناء على ضيق الافق الديني لا اكثر، او الافق الرجعي بصدد الحياة المعاصرة، بطبيعة الحال الرجل الكردي له شعور (اليكتري)- نسبة الى مسرحية اليكترا- لسوفوكليس، اي حب الفتاة لابيها، او بالعكس، تعلق الاب بابنته والدفاع عن حقوقها اكثر من ابنائه، لذا في هذا المجتمع يطبق هذه المقولة بحذافيرها: (اخطب لبنتك ولاتخطب لابنك)، اكثر من المجتمعات التي اطلقتها من دون تنفيذها، فالمجتمع الكردي اولى الفتاة كافة الاهتمامات، ولم يمنحها لقب (الضعيفة) الى ان بعدما دخل الكرد في العقائد الغريبة والبعيدة عن تراثه واخلاقياته القومية الاصيلة، حتى في الديانة الزرادشتية، كانت للمرأة الدور الريادي، وكانت اكثر من نصف المجتمع، حتى اللغة الكردية ابت ان تستخدم ضمير المؤنث في قواعدها، اذ ان اللغة الكردية تعامل المجتمع بمفهوم أنساني وليس على اساس الجنس.

حقوق المرأة الكردية.. الآمال والعوائق

صابر عبدالله كريم

تعد قضية المرأة الكردستانية قضية حيوية وذات جوانب عديدة بالنسبة الى هذه المرحلة المصرية، وان المطالبة بحقوق المرأة تحتاج الى الجرأة والاصرار وجهد جهيد، بعبارة اخرى يمكننا القول بان عدم الخضوع الى الواقع الذي يفرضه المجتمع على المرأة يحتاج ايضا الى توحيد الكلمة وصلابة الموقف ازاء كل مايترتب حول تلك الحقوق لجعل سبل تحقيقها الى واقع ملموس اسهل وارق.

قد يستخدم هذه الاعتبارات في بعض الاحيان من قبل الشخصيات الاجتماعية لها القناعة في تحسين أوضاع المرأة ومساعدتها لنيل حقوقها، ولكن قد تقع هذه الشخصيات تحت تأثيرات اجتماعية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالبيئة المحيطة بهم، لاشك في ان الحقوق الانسانية للمرأة بصورة عامة تبدأ من داخل البيت ثم المجتمع، وذلك قد ينعكس على اوضاعها ووجودها سلبا او ايجابا ان صح التعبير، فلذلك تعتبر الممارسة الديمقراطية كنظام سياسي واجتماعي متكامل ضمان لصون الحقوق والقيم على أرضية مناسبة ومشروعة للمطالبة بحقوق المرأة وارتقائها الى مستويات يقتنع بها الجميع، وذلك بطبيعة الحال يتطلب مساندة السلطة الديمقراطية التي تغدو الضمان الأكيد للحفاظ على جميع الحقوق والواجبات والقيم الإنسانية للرجل والمرأة على قدم وساق، طبقا لما تستدعيها المرحلة الراهنة بالنسبة لاوضاع ومكانة المرأة الكردستانية وخصوصا في ظل الإدارة الكردية الذاتية التي وضعت اعتبارات خاصة تليق بالمرأة الكردية التي عانت سنوات طويلة من الاضطهاد والقسوة والحرمان، لاشك في ان قوانين ومؤسسات الدولة الديمقراطية المدنية مكلفة ان تحقق المساواة في الحقوق والالتزامات بين افراد المجتمع بصورة عامة، وذلك بفسح المجال امام تحقيق العدالة الاجتماعية في المجالات كافة، وهنا لابد من القول بان عملية التنشئة والتقدم الحضاري مهما تكن أهميتها وتنوعها لاتتم الا بمشاركة المرأة لان المرأة وخصوصا في الدول الديمقراطية المتقدمة تعتبر العمود الفقري لعملية التنمية والتقدم الاجتماعي والحضاري برمتها.

في الوقت الحاضر يمكننا القول بان الأرضية ملائمة في كردستان لكي تحصل المرأة على المزيد من الحقوق وتمهيد ارضية ومساحة اوسع لصياغة القوانين والقرارات الصائبة التي تتكفل بتحقيقها هذا من جانب، ومن جانب اخر تمنع التقاليد والأعراف الاجتماعية البالية من التعرض لحرمة هذه الحقوق، اذن وانطلاقا من هذا ومع تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والفكرية آخذت المرأة شيئا فشيئا تخطو خطوات جادة نحو تغير افضل ومكانة اوثق، وهنا لابد من الإشارة الى ان النظم الاجتماعية القديمة بحاجة الى صياغة جديدة واستبدالها بنظم اجتماعية اخرى دون المساس بالقيم والمحرمات الدينية والاجتماعية، بشكل يتلائم وروح العصر وما وصلت اليه المجتمعات البشرية من تطور وازدهار وكردستان جزء منها.

ان ظروف المرأة الكردية وخلال السنوات العشر الماضية وان شهدت أوضاعها تحسنا ملحوظا، ولكنها لم تصل الى المستوى المطلوب بسبب العديد من المشاكل والعراقيل الاجتماعية والسياسية ...الخ.

فالحياة بالنسبة للمرأة في المدينة تختلف عن حياة المرأة في القرى والأرياف، حيث أنها تعاني العديد من المشاكل لعدم أدراك الرجل بحقوقها من جهة، وانشغالها بالعمل الدائم في البيت والحقل من جهة ثانية، هذا إضافة الى تعرضها للمحاسبة والتهديد من قبل أزواجهن، وهذه مشكلة تزداد يوما بعد يوم ولابد من ايجاد حلول مناسبة لها.

يمكننا القول بان المرأة الكردستانية وفي ظل حكومة إقليم كردستان وقوانينها ومكاسبها الكبيرة قد استرددت الجزء الأكبر من حقوقها التي سلبت منها سابقا، وخير دليل على ذلك صدور القرارين المهمين (59و 62) اللذين صدرا عن رئاسة اقليم كردستان خلال العام المنصرم، حيث اعتبر القرارين مكسبا وتحولاً كبيرا على طريق تطوير قضية المرأة الكردستانية نحو الأحسن والأفضل بما في ذلك الحفاظ على حقوقها الأساسية، وقد نال رضى وتأييد العديد من الأوساط والمنظمات النسائية والاجتماعية في الداخل والخارج، فالقرارين صدرا من جهة تتبنى المعاني الديمقراطية بشكلها الصحيح وتخطو نحو تحقيق المجتمع المدني الانساني بكل جدية عبر تغيير الكثير من الممارسات والمعطيات المتخلفة البالية التي لا تتماشى مع أركان المجتمع الديمقراطي المدني، وقد روعي من خلال القرارين مشاعر النساء التقدميات الى الانخراط في الممارسات المختلفة مثلا في السياسة والمحاكم والتعليم والكثير من الأمور الأخرى، هذا المسلك خير دليل على إصرار ويقظة السلطة التي أصدرت القرار لحماية حقوق المرأة ووضعها في إطار قانوني بحت بغية المحافظة عليها واعدادها في مقدمة الحقوق المدنية، إضافة الى ذلك فان السلطة الديمقراطية في كردستان تسعى في نفس الوقت الى الحفاظ على تقاليد وعادات مجتمعنا الكردي واحكام الدين الإسلامي الحنيف بصورة يتماشى مع الواقع الاجتماعي والمدني.